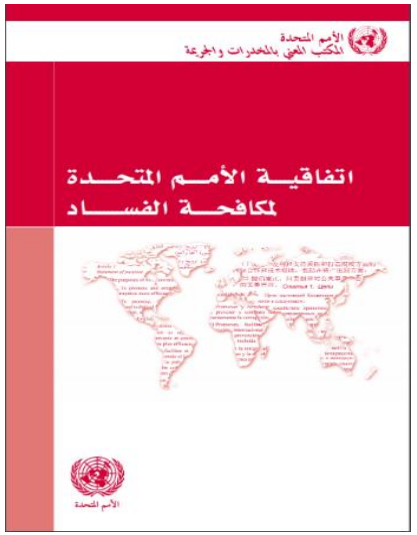
شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



دورة تدريبية بشأن

المشاركة في استعراض ودعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

بيروت، 18 آب 2017

محتوى العرض

الرؤية

المحتوى

مؤتمر دول الأطراف

المسار

المجالات الرئيسية

الوثائق والمرجعيات ذات الصلة

الأغراض

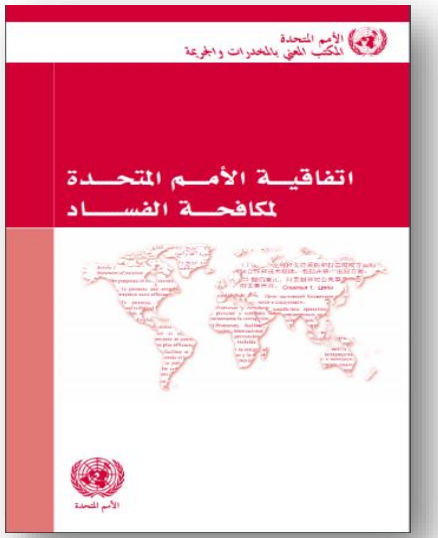
طبيعة النصوص

الاتفاقية وأهداف التنمية المستدامة

الرؤية

تعبير عن التوجه العالمي الجديد نحو اعتبار مكافحة الفساد أولوية

آلية جامعة تعمل كمظلة للاتفاقيات الدولية الأخرى التي صدرت قبلها



خارطة طريق لمعايير وقواعد وتدابير تمكن الدول من تعزيز نظمها القانونية والإجرائية لمكافحة الفساد.

تستهدف تغيير في نوعية حياة الناس من خلال التغلب على الفساد كأكبر عقبات التنمية

مساروضع الاتفاقية واعتمادها



140 دولة موقعة

182 دولة طرف



فتح باب التوقيع في 9 كانون أول من عام 2003

دخلت حيز التنفيذ في 14 كانون أول 2005



نقاشات المجتمع الدولي حول وضع صك قانوني

لجنة مخصصة للتفاوض في 4 كانون الأول 2000

حالة التوقيع والمصادقة على الاتفاقية

20 دولة طرف



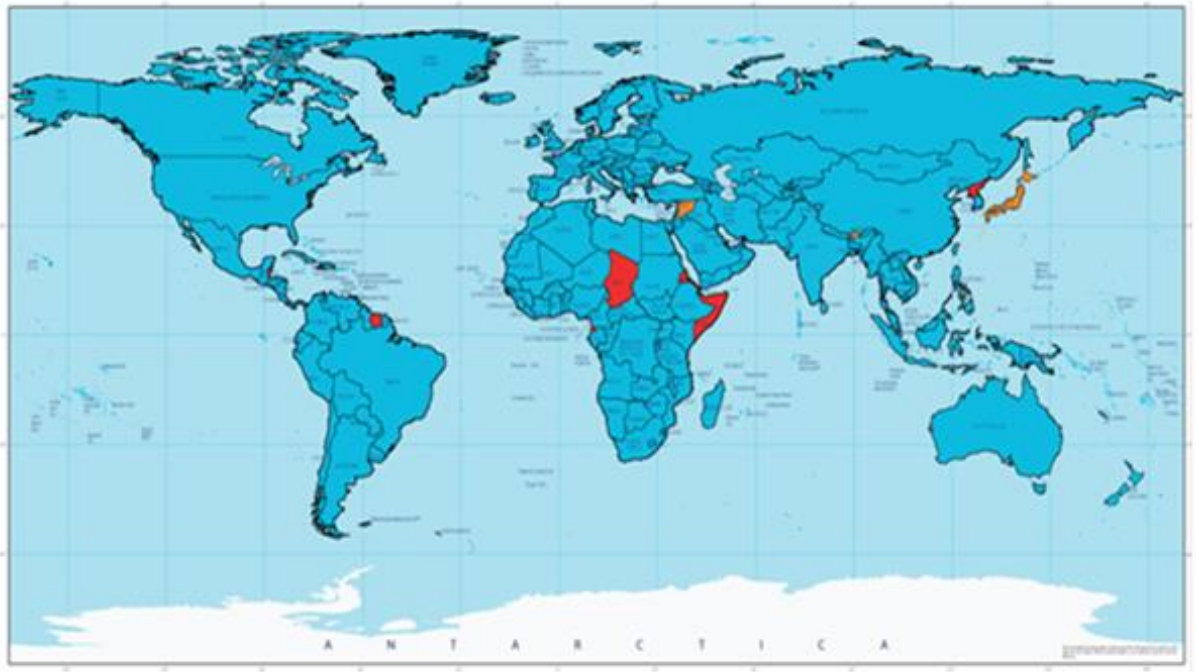
دولة موقعة :
سوريا



دولة غير
طرف: صومال



إنضم لبنان الى الإتفاقية
في 22 نيسان 2009



182 دولة طرف
140 دولة موقعة
20 دولة عربية طرف وواحدة موقعة

دول أطراف
دول موقعة
دول لم توقع ولم تصبح طرف في الاتفاقية

أغراض الاتفاقية (المادة الأولى)

ترويج وتدعيم التدابير الرامية إلى منع ومكافحة الفساد بصورة أنجع وأكفأ.



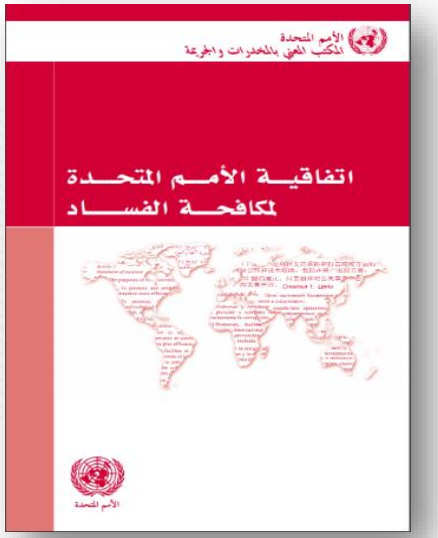
ترويج وتيسير التعاون الدولي والمساعدة التقنية في مجال مكافحة الفساد.

تعزيز النزاهة والمساءلة والإدارة السليمة للشؤون العمومية والممتلكات العمومية.

محتوى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

1. أحكام عامة (مادة 1 إلى مادة 4)
2. التدابير الوقائية (مادة 5 إلى مادة 14)
3. التجريم وإنفاذ القانون (مادة 15 إلى مادة 42)
4. التعاون الدولي (مادة 43 إلى مادة 50)
5. استرداد الموجودات (مادة 51 إلى مادة 59)
6. المساعدة وتبادل المعلومات (مادة 60 إلى مادة 62)
7. آليات التنفيذ (مادة 63 إلى مادة 64)
8. أحكام ختامية (مادة 65 إلى 71)





المجالات الرئيسة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



التدابير الوقائية

سياسات وهيئات مكافحة الفساد، وفي مجال الوظيفة العامة، وفي مجال المشتريات الحكومية، وفي مجال المالية العامة، ومجال شفافية القطاع الخاص، الوصول الى المعلومات، ونزاهة القضاء، وإشراك المجتمع والتعاون بين الأطراف المعنية، ومنع غسل الأموال.



التجريم وإنفاذ القانون

الرشوة والاختلاس في القطاعين العام والخاص، واساءة استغلال الوظائف، والمتاجرة بالنفوذ والإثراء غير المشروع، وأفعال مرتبطة بالفساد، وغسل الأموال والإخفاء، وإعاقة سير العدالة والإثبات والتقادم والتعاون المحلي.



التعاون الدولي

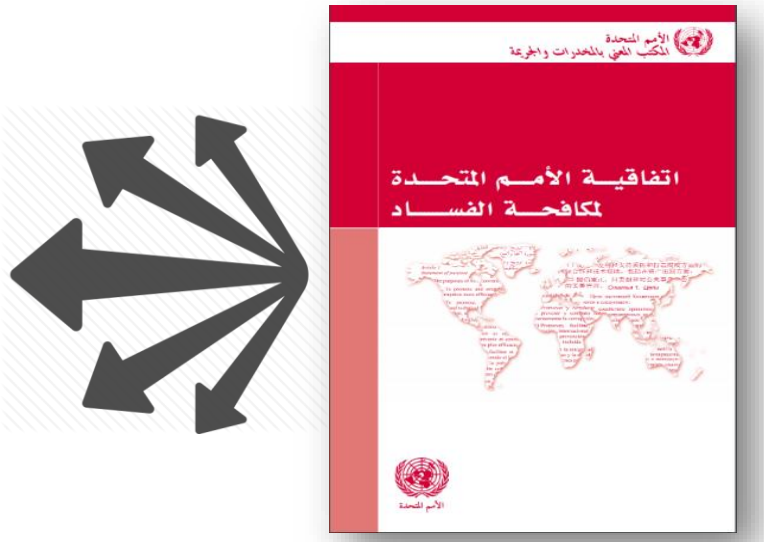
التعاون الدولي في المسائل القانونية ومبادئ التعاون الدولي ومبدا إزدواج التجريم واحترام حقوق الانسان والتعاون في التحقيق في الجرائم المالية وصور التعاون الدولي وتسليم المجرمين والتعاون القانوني المتبادل وأساليب التحري الخاصة.



استرداد الموجودات

تطور في الصكوك الدولية المعنية والتحري والاستدلال والتجميد والحجز والمصادر وإرجاع المصادرات واستخدامها.

طبيعة نصوص اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



قواعد إلزامية

مثال:
"**على كل** دولة طرف أن تتخذ التدابير المناسبة لضمان تعريف الناس بهيئات مكافحة الفساد ذات الصلة المشار إليها في هذه الاتفاقية .."
الفقرة (2) من المادة 13

إلزام بالسعي والأخذ بعين الاعتبار

مثال:
"**تسعى** الدول الأطراف إلى تنمية وتعزيز التعاون العالمي والاقليمي ودون الاقليمي والثنائي بين السلطات القضائية واجهزة انفاذ القانون واجهزة الرقابة المالية من اجل مكافحة غسل الاموال"
الفقرة (5) من المادة 14

نصوص اختيارية (غير إلزامية)

مثال:
يجوز للدولة الطرف متلقية الطلب، **عند الاقتضاء**، ما لم تقرر الدول الاطراف خلاف ذلك ، ان تقتطع نفقات معقولة تكبدتها في عمليات التحقيق او الملاحقة او الاجراءات القضائية المفضية الى ارجاع الممتلكات المصادرة او ان تتصرف فيها بمقتضى هذه المادة."
الفقرة (4) من المادة 57

مؤتمر الدول الأطراف

مؤتمر الدول الأطراف (المادة 63)

الجهاز الرئيس لوضع السياسات

دعم الدول في تنفيذ الاتفاقية من خلال تقديم الإرشادات والتوصيات





مجموعة العمل بشأن استرداد الأموال (2006)



فريق إستعراض التنفيذ (2009)

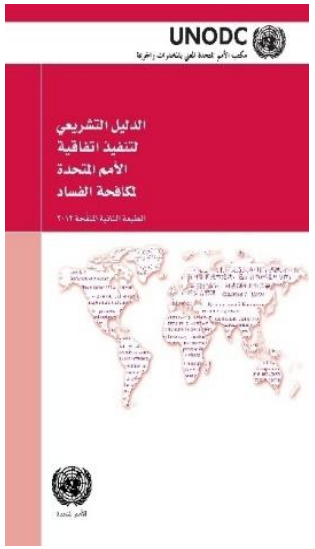


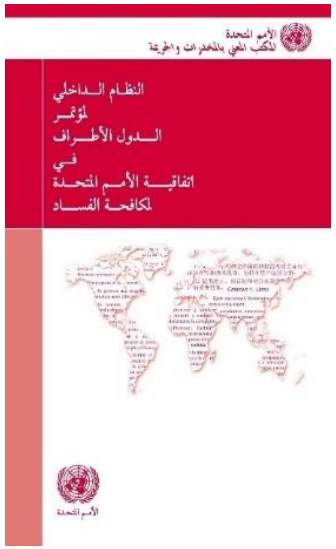
مجموعة العمل بشأن الوقاية (2009)



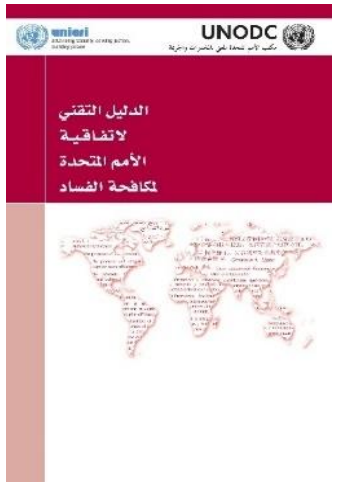
اجتماع الخبراء بشان التعاون الدولي (2011)

الوثائق والمرجعيات ذات الصلة بالاتفاقية









- الأعمال التحضيرية للإتفاقية
- قرارات مؤتمر دول الأطراف
- الاتفاقيات الدولية والإقليمية
- القواعد التوجيهية الدولية والإقليمية
- وثائق إرشادية بشأن الاتفاقية

الاتفاقية وأهداف التنمية المستدامة





- الحد بقدر كبير من **التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة**، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها **ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة**، بحلول عام 2030.
- **الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة** بجميع أشكالهما.
- **إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة** على جميع المستويات.
- **كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات** وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية.

شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

شكرا

ريم قائدبيه

مسؤولة البحوث والتنسيق في المشروع الإقليمي

لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية

التابع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي